من مسائلِ العطفِ المُشكِلة في التعبيرِ القرآني
في ضوءِ التفسيرِ الكبيرِ للـرّازي

المقدمـة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على رسولنا الأكرم وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديهم ونحو طريقهم يمّم، أما بعد ..

فما انفك أعداء الإسلام من محاولاتهم للنيل من هذا الدين ومن كتابه الكريم، فتوجهوا نحو محاولات الطعن والتشكيك به، وكان من محاولات الطعن بقرآننا أن توجهوا نحو لغته ونظمه، فبدأ بعضهم ينسب إليه اللحن والخطأ معتمدين على نصوص بدت لهم . كما بدت لأي مبتدئ . بأن فيها مخالفة للقواعد النحوية وحاولوا ترويج ذلك ظنا منهم أنهم يستطيعون النيل ممن تكفل الله تعالى بحفظه ، وكان من بين من وجه سهام المكر لكتاب الله المدعو هاشم العربي الذي كتب مقالة في الإسلام عمد فيها إلى نفث سموم حقده على الإسلام وكتابه فقال: " إن للفصاحة في العربية قواعد وأصولا وضعوها هم أنفسهم وعدوا من جملتها سلامة الكلام من ضعف التأليف، ومن الغرابة والتنافر ومخالفة القياس ، وسنرى أن في القرآن من ذلك ما يخالف قواعدهم ونحن لا نذكر لك منه إلا ما كانت المخالفة فيه بينة لا تحتمل التأول على علم منا أن المفسرين قد تمحلوا لكل من غلطاته تأولاً " ✿ ولأجل التصدي لمثل هذا المكر قمت وفي ضوء التفسير الكبير للرازي بالوقوف على ما احتمل الرازي نفسه أن يفهم ممن ينظر من غير تمحيص في كتاب الله بأن في قوله عز وجل مخالفة للنحو وقواعده ، وقد قصرت هذا البحث على ما وقف عنده الرازي من مسائل العطف فقط، وهي ضمن مجموعة مسائل مشكلة كنت قد أحصيتها في دراستي لعلل التعبير القرآني في التفسير الكبير في رسالتي للدكتوراه، ولأن هذه المسائل كانت مما يوجه ولا يعلل كون ظاهرها يوحي بمخالفة ما نص عليه النحاة قررت إخراجها من الرسالة لتكون مسائل تبحث فيما بعد، فتوكلت عليه سبحانه فكان هذا البحث أولها وهو ما سميته: (من مسائل العطف المشكلة في التعبير القرآني في ضوء التفسير الكبير للرازي)

وانعقد العزم على أن يكون بحثها على شكل مباحث ، وكان الأول منها فيما يشكل عند استعمال حرف عطف في غير المعنى الذي اشتهر به،

أما المبحث الثاني فقد خصص للوقوف على ما لوحظ من عطف للفعل على الاسم وبالعكس، إذ حصر المشكل بما يظهر عليه انه خالف الشروط التي وضعت لصحة هذا العطف، وتناولت في المبحث الثالث ما أشكل من عطف الفعل على الفعل وهو ما يرى الناظر فيه لأول وهلة أنه مخالف ولا سيما ما يراه من عطف الماضي على المستقبل أو عطف الأمر على المضارع وغيرها، وقد خصص المبحث الرابع بالحذف المشكل الذي اشتهر عدم جوازه وقد لوحظ مثله في القرآن، وجعلت المبحث الخامس لمسائل متفرقة في العطف وهي مشكلة أيضا، كعطف الظاهر على الضمير المتصل، وعطف الشيء على نفسه.

فأسأله تعالى التوفيق والسداد في عملي وأن يجعله خالصا لوجهه ولاسيما أنه في سبيله والدفاع عن كتابه إنه نعم المولى ونعم الموفق والنصير وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول : استعمال حرف العطف لغير ما هو له

وهو ما يسجل من ملاحظة عندما يرى حرف عطف قد استعمل لغير المعنى الذي يعرف له ومن المواضع التي وقف عندها الرازي في هذه المسألة ما يأتي :(أ) استعمال الفاء في غير التعقيب تستعمل الفاء في أشهر معانيها وهي عاطفة للتعقيب ، لكن ظاهر بعض استعمالاتها في التعبير القرآني يوحي بأنها استعملت وليس في السياق تعقيب ومن ذلك ما يأتي :1. في قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيراً ﴾ (الفرقان/36) ووقوفه جاء من استعمال الفاء التي عرفت بأنها للتعقيب إذ ظاهر سياق الآية ليس فيه تعقيب؛ ولهذا قال: (فدمرناهم) أهلكناهم إهلاكا، فإن قيل: الفاء للتعقيب، والإهلاك لم يحصل عقيب ذهاب موسى وهارون إليهم بل بعده بمدة مديدة ، قلنا : التعقيب محمول ۞ من مقال (رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن الكريم) ، د. يوسف خلف العيساوي، الأحمدية، مجلة علمية دورية محكمة،ص 145، العدد (21) ، 2005 . هاهنا على الحكم لا على الوقوع، وقيل: " إنه تعالى أراد الاختصار للقصة فذكر حاشيتها أولها وآخرها لأنهما المقصود من القصة بطولها أعني إلزام الحجة ببعثة الرسل واستحقاق التدمير بتكذيبهم" [1] ، وما ذكره الرازي من علة لاستعمال الفاء في هذا الموضع ذكر ابن يعيش له وجها من أوجه استخدامها وهو يتكلم عليها وعلى ثم وحتى فقال: "اعلم أن هذه الحروف الثلاثة توافق الواو من جهة وتفارقها من جهة أخرى، فأما جهة الموافقة فاشتراكهن في الجمع بين شيئين أو أشياء في الحكم وأما المخالفة فمن جهة الترتيب فالواو لا ترتب وهذه الثلاثة ترتب وتوجب أن الثاني بعد الأول فمن ذلك أن الفاء ترتب من غير مهلة يدل على ذلك وقوعها في الجواب وامتناع الواو وثم منه، فامتناع ثم منه إنما هو لأنها ترتب بمهلة فعلم بما ذكرناه أن الفاء موضوعة لدخول الثاني فيما دخل فيه الأول متصلا، وجملة الأمر أنها تدخل الكلام على ثلاثة أضرب: ضرب تكون فيه متبعة عاطفة ، وضرب تكون فيه متبعة مجردة من معنى العطف، وضرب تكون فيه زائدة دخولها كخروجها إلا أن المعنى الذي به

وتنسب إليه هو معنى الإتباع وما عدا ذلك فعارض، فأما الأول تختص فنحو قولك مررت بزيد فعمرو وضربت عمرا فأوجعته ودخلت الكوفة فالبصرة، أخبرت أن مرور عمرو كان عقيب مرور زيد بلا مهلة ولذلك قال سيبويه[2] : فالمرور مروراً، يريد أن مروره بزيد غير مروره بعمرو وأن إيجاع زيد كان عقيب الضرب وأن البصرة داخلة في الدخول كالكوفة على سبيل الاتصال ومعنى ذلك أنه لم يقطع سيره الذي دخل به الكوفة حتى اتصل بالسير الذي دخل به البصرة من غير فتور ولا مهلة .. فلذلك اختاروا لهذا المعنى الفاء" [3].

وعدم إرادة التعقيب في الفاء في بعض الأحيان أشار إليها ابن مالك بقوله" وقد يكون وقت المعطوف بالفاء متراخيا؛ إما لتقدير غيره وإما لحمل الفاء على ثم لاشتراكهما في الترتيب" [4]. وقد زاد كلامه توضيحا في موضع آخر فقال عن الفاء: "وحق المعطوف بالفاء أن يكون مؤخرا بلا مهلة

ومن ذلك: أن جبريل عليه السلام نزل فصلى، فصلى رسول الله ﷺ ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ [5] فعطف

بالفاء المتأخر بلا مهلة وبـ (ثم) المتأخر بمهلة والغالب في الجملة المعطوفة بالفاء أن يكون معناها متسببا عن معنى الأول نحو﴿ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَّكُمْ ﴾ [6] ، أو تكون بين مفصل ومجمل متحدي المعنى نحو: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ .. وقد يعطف لمجرد الترتيب في الجمل نحو: ﴿ فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاء بِعِجْلٍ سَمِينٍ ﴾ [7] ، وقد يكون مع السببية مهلة ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [8] " [9].

وعند الرجوع إلى ما قاله المفسرون وجدت أبا حيان يوافق الرازي في وجه من الأوجه التي ذكرها، فيقول: "وقصة موسى ومن أرسلت ذكرت

منتهية في غير ما موضع وهنا اختصرت فأوجز بذكر أولها وآخرها لأنه بذلك يلزم الحجة

ببعثة الرسل واستحقاق التدمير بتكذيبهم" [10] ، وإلى مثل ذلك ذهب ابن عاشور فقال: "وقد حصل بهذا النظم إيجاز عجيب اختصرت به القصة فذكر منها حاشيتاها : أولها وآخرها لأنهما المقصود بالقصة وهو استحقاق الأمم التدمير بتكذيب رسلهم" [11] ، لكن الشوكاني رأى أن في الكلام حذفا، والفاء عنده ليست للتعقيب فقال: "(فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيراً) في الكلام حذف: أي فذهبا إليهم فكذبوهما فدمرناهم : أي أهلكناهم إثر ذلك التكذيب إهلاكا عظيما وقيل إن المراد بالتدمير هنا: الحكم به لأنه لم يحصل عقب بعث موسى وهارون إليهم بل بعده بمدة " [12] . أما الآلوسي فذكر الأوجه المحتملة جميعا فقال: "والفاء فصيحة والأصل فقلنا اذهبا إلى القوم فذهبا إليهم ودعواهم إلى الإيمان فكذبوهما

واستمروا على ذلك فدمرناهم، فاقتصر على حاشيتي القصة اكتفاء بما هو مقصود، وقيل معنى فدمرناهم فحكمنا بتدميرهم فالتعقيب باعتبار الحكم وليس بالإخبار بذلك كثير فائدة، وقيل الفاء لمجرد الترتيب وهو كما ترى." [13] وقد أشار ابن هشام إلى كل هذه المعاني ولاسيما ما قاله الرازي

في بيان معنى التعقيب الذي حملته الفاء في هذا الموضع فقال: "الأمر الثاني التعقيب وهو في كل شيء بحسبه ألا ترى أنه يقال تزوج فلان

فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت متطاولة ودخلت البصرة فبغداد إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين وقال الله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾. وقيل الفاء في هذه الآية للسببية وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك إن يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة وقيل تقع الفاء تارة بمعنى ثم ومنه الآية وقوله تعالى ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْماً﴾ فالفاءات في (فخلقنا العلقة مضغة) وفي (فكسونا) بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها" [14] .

في قوله تعالى: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾

(الرحمن/39)

فظاهر استعمال الفاء هنا يوحي بأن السؤال يأتي بعد الانشقاق الوارد في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاء فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾ (الرحمن/37) وهو ليس كذلك، ولتذليل هذا التساؤل

يقول الرازي: "الفاء للتعقيب وأنه يحتمل أن يكون زمانيا كأنه يقول: فإذا انشقت السماء يقع العذاب، فيوم وقوعه لا يسأل، وبين الأحوال فاصل زماني غير متراخ، ويحتمل أن يكون عقليا كأنه يقول: يقع العذاب فلا يتأخر تعلقه بهم مقدار ما يسألون عن ذنبهم، ويحتمل أن يكون أراد الترتيب الكلامي كأنه يقول تهربون بالخروج من أقطار السموات، وأقول: لا

تمتنعون عند انشقاق السماء، فأقول: لا تمهلون مقدار ما تسألون" [15] . وقد ذكر الشوكاني[16] أن معنى (لا يسأل) في الآية هو عند البعث، ويؤيد قوله قول الله تعالى في سورة الزلزلة: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا{1} وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا{2} وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَهَا{3} يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا{4} بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا{5} يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتاً لِّيُرَوْا

أَعْمَالَهُمْ{6} فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ{7} وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ{8} ﴾ ، فيكون استعمال الفاء على هذا الوجه في محله لأن المهلة غير موجودة والله أعلم .

(ب) استعمال الـ (واو) والموضع للـ (فاء)

وهذا ما أثار الرازي التساؤل فيه في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْماً وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (النمل/15) ، وكان الكلام منصبا على الواو في (وقالا)، ففي استعمالها بدلا من الفاء يقول: " فإن قيل: أليس هذا موضع الفاء دون الواو كقولك أعطيته فشكر؟ جوابه أن الشكر باللسان إنما يحسن موقعه إذا كان مسبوقا بعمل القلب وهو العزم على فعل الطاعة وترك المعصية، وبعمل الجوارح وهو الاشتغال بالطاعات، ولما كان الشكر باللسان يجب كونه مسبوقا بهما فلا جرم صار كأنه قال: ولقد آتيناهما علما، فعملا به قلبا وقالبا، وقالا باللسان الحمد لله الذي فعل كذا وكذا " [17] ، لكن ابن عاشور يرى غير ما ذهب إليه الرازي فيقول: "وتنكير (علما) للتعظيم لأنه علم بنبوءة وحكمة كقوله في صاحب موسى ﴿ وعلَّمناهُ مِنْ لدنَّا عِلْماً ﴾ [18] ، وفي فعل (آتينا)

ما يؤذن بأنه علم مفاض من عند الله، لأن الإيتاء أخص من (علمناه) فلذلك استغنى هنا عن كلمة (من لدنا)، وحكاية قولهما (الحمدُ للهِ الذي فَضَّلنا) كناية عن تفضيلهما بفضائل غير العلم. ألا ترى إلى قوله (عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ) ومنهم أهل العلم وغيرهم، وتنويه بأنهما شاكران نعمته. ولأجل ذلك عطف قولهما هذا بالواو دون الفاء لأنه ليس حمدا لمجرد الشكر على إيتاء العلم" [19] وقد كان كلام الرازي موافقا لكلام الزمخشري الذي سبقه والذي يقول: " فإن قلت: أليس هذا موضع الفاء دون الواو

كقولك: أعطيته فشكر ومنعته فصبر ؟ قلت: بلى ولكن عطفه بالواو إشعار بأن ما قالاه بعض ما أحدث فيهما إيتاء العلم وشيء من مواجبه فأضمر ذلك ثم عطف عليه التحميد كأنه قال : ولقد آتيناهما علما فعملا به علماه وعرفا حق النعمة فيه والضيلة " [20] ، وأما الآلوسي فله في ذلك رأي مفاده أن "حكاية الأقوال المتعددة سواء كانت صادرة عن المتكلم أو عن غيره بعبارة جامعة للكل مما ليس بعزيز، ومن ذلك قوله تعالى﴿ يا أيها

الرسلُ كلوا من الطيبات﴾ [21] قيل: وبهذا ظهر حسن موقع العطف بالواو دون الفاء، إذ المتبادر من العطف بالفاء ترتب حمل كل منهما على إيتاء ما أوتي كل منهما لا على إيتاء ما أوتي نفسه

فقط" [22] . وما أراده من منع كون (وقالا) سببا لـ (آتينا) هو أن الواو استعملت في مكانها والسبب محذوف وهو ما ساير فيه الشوكاني قول الرازي ومن معه .

فقال: " فالواو في قوله: (وقالا الحمدُ للهِ) للعطف على محذوف لأن هذا المقام مقام الفاء فالتقدير: ولقد آتيناهما علما فعملا به وقالا الحمد لله

ويؤيده أن الشكر باللسان إنما يحسن إذا كان مسبوقا بعمل القلب وهو العزم على فعل الطاعة وترك المعصية" [23] .

المبحث الثاني : عطف الفعل على الاسم وبالعكس

وهي قضية وقف عندها الرازي لشهرة عدم جواز ذلك إلا فيما استثني من مواضع، وعند وقوفه وجه استعمال هذا العطف على وفق ذلك المستثنى ومن صور ذلك مايأتي:

(أ) عطف الفعل على الاسم

1. عطف (تطمئن) على (بشرى) :

وقد ورد في قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللّهُ إِلاَّ بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ (آل عمران/126) ، وقد وصف الرازي ظاهر هذا العطف بأنه مستنكر ثم وجهه بقوله: " وفيه سؤال: وهو أن قوله (ولتطمئن) فعل وقوله: (إلا بشرى) اسم ، وعطف الفعل على الاسم مستنكر، فكان الواجب أن يقال إلا بشرى لكم واطمئنانا، أو يقال: إلا ليبشركم ولتطمئن قلوبكم به فلم ترك ذلك وعدل عنه إلى عطف الفعل على الاسم؟ والجواب عنه من وجهين: الأول : في ذكر الإمداد مطلوبان، وأحدهما أقوى في المطلوبية من الآخر، فأحدهما إدخال السرور في قلوبهم، وهو المراد بقوله: (إلا بشرى) ، والثاني :حصول الطمأنينة على أن إعانة الله ونصرته معهم فلا يجبنوا عن المحاربة، وهذا هو المقصود الأصلي ففرق بين هاتين العبارتين تنبيها على حصول التفاوت بين هاذين الأمرين في المطلوبية فكونه بشرى مطلوب ولكن المطلوب الأقوى حصول

الطمأنينة، فلهذا أدخل حرف التعليل على فعل الطمأنينة، فقال: (ولتطمئن) ونظيره قوله: ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [24] ، ولما كان المقصود الأصلي هو الركوب أدخل حرف التعليل عليها فكذا

هاهنا ، قال بعضهم في الجواب: الواو زائدة والتقدير: وما جعله الله إلا بشرى لكم لتطمئن به قلوبكم" [25] وما أجازه النحويون من عطف للفعل على الاسم مختص بما إذا كان في الاسم معنى الفعل، وهذا ما قصده الرضي في قوله :"يعطف الفعل على الاسم وبالعكس، إذا كان في الاسم معنى الفعل" [26] ، وفي بيان جواز عطف الفعل على الاسم وبالعكس قال ابن مالك: "ويعطف الفعل على الاسم والاسم على الفعل، والماضي على المضارع والمضارع على الماضي، إن اتحد جنس الأول والثاني بالتأويل" [27] وفي شرح هذا القول يقول ابن مالك نفسه: "تبهت على جواز عطف الفعل على الاسم وعطف الفعل على الاسم إذا سهل تأولهما بفعلين أو اسمين فمن عطف الفعل قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ ﴾ (الملك/19) ، وقوله تعالى: فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً، ومن عطف الاسم على الفعل قوله تعالى: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ) [28] ، وقول الراجز[29] :

يا رُبَّ بيضاءَ من العواهجِ أمُّ صبيٍّ قد حبا أو دارجِ

ومثله قول الآخر[30] :

باتَ يغشّيها بسيفٍ باترِ يقصِدُ في أسوُقها وجائرِ

وحسن ذلك سهولة تأول المخالف بموافق، لتأول يقبض بقابضات، وأثرن بالمثيرات ، ومخرج بيخرج" [31]

وهذا ما فصل صاحب الخزانة القول فيه نقلا عن ابن الشجري [32] ، فقال: "وقد بينه ابن الشجري في (أماليه) في فصل عقده له، فلا بأس بإيراده، قال: عطف اسم الفاعل على الفعل، وعطف (يفعل) على اسم الفاعل جائز، لما بينهما من المضارعة التي استحق بها (يفعل) الإعراب واستحق بها اسم الفاعل الإعمال، وذلك جريان اسم الفاعل على (يفعل). ونقل (يفعل) من الشياع إلى الخصوص بالحرف المخصص كنقل الاسم من التنكير إلى التعريف بالحرف المعرف، فلذلك جاز عطف كل واحد منهما على صاحبه، وذلك إذا جاز وقوعه في موضعه، كقولك: زيد يتحدث وضاحك، وزيد ضاحك ويتحدث؛ لأن كل واحد منهما يقع خبرا للمبتدأ. وكذلك مررت برجل ضاحك ويتحدث، وبرجل يتحدث وضاحك،لأن (يفعل) مما يوصف به النكرات. فمن عطف الاسم على الفعل قول الراجز:

باتَ يغشّيها بسيفٍ باترِ يقصِدُ في أسوُقها وجائرِ

فإن قلت: سيتحدث زيد وضاحك لم يجز، لأن ضاحكا لا يقع موقع يتحدث من حيث لا يلي الاسم السين. وكذلك :مررت بجالس ويتحدث لا يجوز، لأن حرف الجر لا يليه الفعل. فإن عطفت اسم الفاعل على (فعل) لم يجز، لأنه لا مضارعة بينهما. فإن قربت (فعل) إلى الحال بقد جاز عطف اسم الفاعل عليه، كقول الراجز:

أمْ صبيٌّ قد حبا أو دارجِ

فإن كان اسم الفاعل ، بمعنى(فعل) جاز عطف الماضي عليه كقوله تعالى: " ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾ [33] ، لأن التقدير إن الذين تصدقوا واللاتي تصدقن" [34] ، وما ذكره النحاة ينطبق على المثال الذي وقف عنده الرازي لأن (بشرى) مصدر والمصدر على ما يقول النحاة و يحمل معنى الفعل وإن لم يقترن بزمن، وهذا ما يمكن عده جائزا إلا إذا قصد النحاة بالذي يحمل معنى الفعل بأنه المشتق كما يشير ظاهر أمثلتهم وشواهدهم فعند ذاك يصار إلى التأويلات التي ذكرها الرازي وغيره كابن

عاشور الذي يقول:" وعطف (ولتطمئن) على (بشرى) فكان داخلا في حيز الاستثناء فيكون استثناء من علل أي ما جعل الله لأجل أن تطمئن قلوبكم به" [35] ، على إن الآلوسي رأى في أحد قولين له أن يكون (ولتطمئن) غير معطوف على (بشرى) ، فقال: "وهذا إما معطوف على بشرى باعتبار الموضع وهو كالمعطوف عليه علة غائية للجعل إلا أنه نصب الأول لاجتماع شرائطه ولم ينصب الثاني لفقدانها وقيل: للإشارة أيضا إلى أصالته في العلية وأهميته في نفسه كما في قوله تعالى: لتركبوها وزينة وإما متعلق بمحذوف معطوف على الكلام السابق أي ولتطمئن قلوبكم به فعل ذلك وهو أولى من تقدير بشركم كما فعل أبو البقاء [36] والثاني متعين على الاحتمال الثاني في الأول" [37] ، لكن الشبه بين الفعل والمصدر نص عليه النحاة وإن منعه بعضهم، ومن ذلك ما صرح به الدماميني الذي يقول "بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل" [38] ، وعلى هذه المشابهة يكون عطف الفعل على المصدر جائزاً والله أعلم.

2. عطف (يصدون) على (رئاء) :

وهو عطف ورد في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِم بَطَراً وَرِئَاء النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَاللّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ (الأنفال/47) .

وما يثار في ظاهر هذا العطف من اعتراض ذكره الرازي ووجهه بقوله:" (ويصدون عن سبيل الله) فعل مضارع وعطف الفعل على الاسم غير حسن. وذكر الو احدي [39] فيه ثلاثة أوجه.. الأول: أن يكون قوله: (ويصدون عن سبيل الله) بمنزلة صادّين، والثاني: أن يكون قوله: (بطرا ورئاء) بمنزلة يبطرون ويراءون، وأقول: إن شيئا من هذه الوجوه لا يشفي الغليل،

لأنه تارة يقيم الفعل مقام الاسم ، وأخرى يقيم الاسم مقام الفعل، ليصح له كون الكلمة معطوفة على جنسها، وكان من الواجب عليه أن يذكر السبب الذي لأجله عبر عن الأولين بالمصدر، وعن الثالث بالفعل. وأقول: إن الشيخ عبد القاهر الجرجاني [40] ذكر أن الاسم يدل على التمكين والاستمرار والفعل على التجدد والحدوث ، قال ومثاله في الاسم : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [41] وذلك يقتضي كون تلك الحالة ثابتة، ومثال الفعل قوله تعالى:" قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ" [42] وذلك يدل على أنه تعالى يوصل الرزق إليهم ساعة فساعة هذا ما ذكره الشيخ عبد القاهر. إذا عرفت هذا فنقول: إن أبا جهل ورهطه وشيعته كانوا مجبولين على البطر والمفاخرة والعجب، وأما صدهم عن سبيل الله فإنما حصل في الزمان الذي ادعى محمد صلى الله عليه وسلم النبوة. ولهذا السبب ذكر البطر والرئاء بصيغة الاسم وذكر الصد عن سبيل الله بصيغة الفعل والله أعلم" [43] وعلى

الرغم من أن تأويل (يصدون) بصادين لم يكن شافيا لغليل الرازي إلا أن مبنى جواز عطف الاسم على الفعل أو العكس قائم على الفكرة نفسها ، فقد أشير في الفقرة السابقة من هذا المبحث إلى أن المشابهة بين الفعل وبعض الأسماء هي التي تسوغ هذا العطف، هذا فضلا عن أن (يصدون) مضارع وتأويله باسم الفاعل ليس ثمة ما يمنع منه، ذاك أن اسم الفاعل استمد إعماله من الشبه الذي بينه وبين المضارع كما هو معروف عند النحاة [44] ، والأمر نفسه يقال على تأويل (بطرا ورئاء) بـ (يبطرون و يراؤون) ، فقد ذكرت مشابهة المصدر

للفعل والاعتبار بها عند النحويين في الفقرة السابقة، على أن الشوكاني يذكر وجها يقول فيه إن (يصدون) معطوف على (خرجوا)، فيقول: "ويجوز أن يكون ويصدون معطوفا على يخرجون
والمعنى: يجمعون بين الخروج على تلك الصفة" [45]، ولم يكن هذا العطف مشكلا عند الألوسي وإنما أشكل عنده جعل بطرا مفعولا لأجله فقال: " ويصدون عن سبيل الله عطف على بطرا وهو ظاهر على تقدير أنه حال بتأويل اسم الفاعل لأن الجملة تقع حالا من غير تكلف وأما على تقدير كونه مفعولا له فيحتاج إلى تكلف لأن الجملة لا تقع مفعولا له ومن هنا قيل: الأصل أن يصدوا فلما حذفت أن المصدرية ارتفع الفعل مع القصد إلى معنى المصدرية بدون سابك كقوله : ألا أيها الزاجري احضر الوغى، أي عن أن احضر وهو شاذ واختير جعله على هذا استئنافا ونكتة التعبير بالاسم أولا والفعل أخيرا أن البطر والرياء دأبهم بخلاف الصد فإنه تجدد لهم في زمن النبوة والله بما يعملون محيط فيجازيهم عليه" [46] ، وكون بطرا حالا قال
به النحاس [47] أيضا، وممن أجاز كونه مفعولا لأجله العكبري[48] وجعل (بطرا ورئاء) حالين متعاطفين هو أكثر الأوجه وضوحا ؛ إذ الحالية تؤكد اتصافهم الذي ذكره الرازي وغيره، وليس ثمة مانع من جعلهما مفعولا لأجله لأن لسان حالهم ذكره أبو جهل عندما قال: "لا نرجع عن قتال محمد حتى نرد بدرا فنشرب فيها الخمور وتعزف علينا فيها القيان ، فإن بدرا موسم من مواسم العرب ،وسوق من أسواقهم حتى تسمع العرب بهذه الواقعة." [49] وهذا عين البطر الذي خرجوا من أجله والذي يفسر بأنه "التقوي بنعم الله على معاصيه" [50] ، فيكون احتمال المفعول لأجله واردا، في حين يبعد ماذكر من عطف (يصدون) على (خرجوا)، لأن الصد لا يتعدى أن يصف خروجهم أو يعلله والله أعلم .

3. عطف (آوي) على (قوة):

وهو ما ورد في قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾ (هود/80) ، وفي توجيه هذا العطف يقول الرازي: " فإن قيل ما الوجه ها هنا في عطف الفعل على الاسم ؟ قلنا: قال صاحب الكشاف: قرئ (أو آوي) بالنصب بإضمار (أن) ، كأنه قيل لو أن لي بكم قوة أو آويا" [51] ، والإضمار الذي ذكره الرازي لم يفسر هذا العطف، فإنه كما رأينا تكلم على قراءة (آوي) بالنصب ، فلم يكن لقراءته بالرفع توجيه عنده، فيفسر التساؤل الذي ذكره وعند رجوعنا إلى غيره وجدنا من وقف موجها هذا العطف على قراءة (أو آوي) بالرفع ومن هؤلاء الشوكاني الذي رأى أنه من عطف الجمل ، فيقول: " (أو آوي إلى ركن شديد) عطف على ما بعد لو لما فيه من معنى الفعل والتقدير: لو قويت على دفعكم أو آويت إلى ركن شديد وقرئ أو آوى بالنصب عطفا على قوة كأنه قال: لو أن لي بكم قوة أو إيواء إلى ركن شديد" [52] ، وعند الآلوسي لهذا العطف أكثر من توجيه حيث يقول: "وقوله: أو آوي إلى ركن شديد عطف على ما قبله بناءا على ما علمت من معناه الذي يقتضيه مذهب المبرد [53] والمضارع واقع موقع الماضي واستظهر ذلك أبو حيان[54] وقال الحوفي[55] : إنه عطف على ما تقدم باعتبار أن المراد أو أني آوي وجوز ذلك أبو البقاء [56] وكذا جوز أن تكون الجملة مستأنفة" [57] ، واعتماد الاستئناف أقوى ولاسيما أنه اعتمد التخيير لنفسه بالحرف (أو) والله أعلم.

4. عطف (أقرضوا) على (المُصّدّقين):

وهو ما ورد في قوله تعالى :﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ (الحديد/18) ، وقد بدا للرازي أن في هذا

العطف إشكالا فوقف عنده قائلا: "في الآية إشكال وهو أن العطف على الاسم قبيح فما الفائدة في التزامه ها هنا. قال صاحب الكشاف [58] : قوله (وأقرضوا) معطوف على معنى الفعل في (المصدقين) ؛ لأن اللام بمعنى الذين، واسم الفاعل بمعنى صدقوا، كأنه قيل: إن الذين صدقوا وأقرضوا، واعلم أن هذا لا يزيل الإشكال، فإنه ليس فيه بيان أنه لم عدل عن ذلك اللفظ إلى هذا اللفظ والذي عندي فيه أن الألف واللام في المصدقين والمصدقات للمعهود، فكأنه ذكر جماعة معينين بهذا الوصف ثم قبل ذكر الخبر أخبر عنهم بأنهم أتوا بأحسن أنواع الصدقة وهو الإتيان بالقرض الحسن ،

ثم ذكر الخبر بعد ذلك وهو قوله (يضاعف لهم) ، فقوله: (وأقرضوا الله) هو المسمى بحشو اللوز ينج كما في قوله:

إن الثمانينَ وبلغتُها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان [59]

وعلى الرغم من عدم استيفاء كلام الزمخشري لهذا العطف عند الرازي إلا أن له من ينصره في الذهاب إلى رأيه، فأبو حيان مثلا كرره مع أنه لم يجز عنده أن يكون (أقرضوا) معطوفا على ظاهر (المصدقين)، فقال: " قال الزمخشري: فإن قلت علام عطف قوله: (وأقرضوا)، قلت: على معنى الفعل في المصدقين ؛ لأن اللام بمعنى الذين واسم الفاعل بمعنى اصدقوا، كأنه قيل: إن الذين اصدقوا وأقرضوا.. واتبع في ذلك أبا علي الفارسي، ولا يصح أن يكون معطوفا على المصدقين؛ لأن المعطوف على الصلة صلة وقد فصل بينهما بمعطوف، وهو قوله (والمصدقات) ولا يصح أيضا أن يكون معطوفا على صلة أل في المصدقات لاختلاف الضمائر؛ إذ ضمير المتصدقات مؤنث وضمير واقرضوا مذكر فيتخرج هنا على حذف الموصول لدلالة ما قبله عليه لأنه قيل والذين أقرضوا" [60].

وقد ذكر الشوكاني ما يوافق ما قيل وما يخالفه، فقال: (وأقرضوا الله قرضا حسنا) معطوف على اسم الفاعل في المصدقين لأنه لما وقع صلة للألف واللام الموصولة حل محل الفعل فكأنه قال : إن الذين تصدقوا وأقرضوا كذا قال أبو علي الفارسي[61] وغيره وقيل جملة وأقرضوا معترضة بين اسم إن وخبرها وهو (يضاعف) وقيل هي صلة لموصول محذوف: أي والذين أقرضوا" [62] .

وفي توجيه هذا العطف يقول الدكتور فاضل السامرائي: "وقد عطف بالفعل على الاسم فقال: (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً) ليدل على أن الصدقة لازمة ثابتة وأن التصدق وصفهم العام الثابت فهي متكررة على جهة الثبوت بخلاف الإقراض فإنه ليس ثابتا ثبوت الصدقة ولذا لم ترد صفة الإقراض بالصيغة الاسمية في القرآن الكريم فلم يقل: (المقرضين) كما قال: (المتصدقين)" [63] .

(ب) عطف الاسم على الفعل

وهو الصورة المعكوسة للتي عرفت في الفقرة (أ) من هذا المبحث ومن مواطن وقوف الرازي على مثلها ما ورد في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾ (الأنعام/95) ، حيث وصف الرازي مثل هذا العطف بالقبح لكنه وقف فوجهه فقال: " إن

لقائل أن يقول: إنه قال أولاً: (يخرج الحي من الميت) ثم قال: (ومخرج الميت من الحي) وعطف الاسم على الفعل قبيح، فما السبب في اختيار ذلك ؟ قلنا: (مُخرجُ الميّتِ منَ الحيِّ) معطوف على قوله: (فالق الحب والنوى) وقوله (يخرج الحي من الميت) كالمبين والتفسير لقوله: (فالق الحب والنوى) لأن فلق الحب والنوى بالنبات

والشجر النامي من جنس إخراج الحي من الميت لأن النامي في حكم الحيوان ،ألا ترى إلى قوله: (وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا) وفيه وجه آخر، وهو أن لفظ الفعل يدل على أن ذلك الفاعل يعتني بذلك الفعل في كل حين وأوان. وأما لفظ الاسم فإنه لا يفيد التجدد والاعتناء به ساعة فساعة،

وضرب الشيخ عبد القاهر الجرجاني [64] لهذا مثلا في كتاب دلائل الإعجاز فقال: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ [65] ، إنما ذكره بلفظ الفعل وهو قوله: (يرزقكم) لأن صيغة الفعل تفيد أنه تعالى يرزقهم حالا فحالا وساعة فساعة، وأما الاسم فمثاله قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [66] ، فقوله: (باسط) يفيد البقاء على تلك الحالة الواحدة. إذا ثبت هذا فنقول: الحي أشرف من الميت فوجب أن يكون الاعتناء بإخراج الحي من الميت أكثر من الاعتناء بإخراج الميت من الحي، فلهذا المعنى وقع التعبير عن القسم الأول بصيغة الفعل، وعن الثاني بصيغة الاسم، تنبيها على أن الاعتناء بإيجاد الحي من الميت أكثر وأكمل من الاعتناء بإيجاد الميت من الحي. والله أعلم بمراده" [67] . وثمة وجه ذكره الشوكاني وهو ماجاء في قوله: "(ومخرج الميت من الحي) معطوفة على (يخرج الحي من الميت) عطف جملة اسمية على جملة فعلية ولا ضير في ذلك وقيل معطوفة على (فالق) على تقدير أن جملة (يخرج الحي من الميت) مفسرة لما قبلها والأول أولى" [68] ، ولم يصح عند الآلوسي أن يكونا متعاطفين بل ما رجح عنده أن يكون (مخرج) معطوفا على (فالق)، فقال: " يخرج الحي من الميت أي يخرج ما ينمو من الحيوان والنبات والشجر مما لا ينمو من النطفة والحب والنوى والجملة مستأنفة مبينة لما قبلها على ما عليه الأكثر ولذلك ترك العطف وقيل: خبر ثان ولم يعطف للإيذان باستقلاله في الدلالة على عظمة الله تعالى ومخرج الميت كالنطفة وأخويها من الحي كالحيوان وأخويه وهذا عند بعض عطف على فالق لا على يخرج الحي الخ لأنه كما علمت بيان لما قبله وهذا لا يصلح للبيان وأن صح عطف الاسم المشتق على الفعل وعكسه.

واختار ابن المنير [69] كونه معطوفاً على يخرج قال وقد ورداً جميعاً بصيغة المضارع كثيرا وهو دليل على أنهما توأمان مقترنان وهو يبعد القطع فالوجه والله تعالى أعلم أن يقال : كان الأصل أن يؤتى بصيغة اسم" [70] .

وما لم يصح عند الألوسي صح عند ابن عاشور، بل عده مما يثير العجب فقال: " وعطف على (يخرج الحي من الميت) قوله (ومخرج الميت من الحي) لأنه إخبار بضد مضمون (يخرج الحي من الميت) وصنع آخر عجيب دال على كمال القدرة وناف تصرف الطبيعة بالخلق لأن الفعل الصادر من العالم المختار يكون على أحوال متضادة بخلاف الفعل المتولد عن سبب طبيعي وقد رجح عطف هذا الخبر لأنه كالتكملة لقوله (يخرج الحي من الميت) أي يفعل الأمرين معا كقوله بعده (فالق الإصباح وجاعل الليل سكنا) وجعله في

الكشاف[71] عطفا على (فالق الحب) بناء على أن مضمون قوله (مخرج الميت من الحي) ليس فيه بيان لمضمون (فالق الحب) لأن فلق الحب ينشأ عنه إخراج الحي من الميت لا العكس وهو خلاف الظاهر لأن علاقة وصف (مخرج الميت من الحي) بخبر (يخرج الحي من الميت) أقوى من علاقته بخبر (فالق الحب والنوى)" [72] .

وعلى الرغم من الأسرار البيانية التي ظهرت في كلامهم إلا أن ربط الأمر بما قالته العرب وهو جواز عطف الفعل على الاسم الذي يشبهه يكون مخرجا لهذا الاعتراض.

المبحث الثالث : عطف الفعل على الفعل

وموضوع هذا المبحث هو بيان كيفية التعاطف بين الأفعال وقد كان للرازي وقفات على الصور التي وردت في القرآن الكريم والتي يوحي ظاهرها بمخالفة القواعد النحوية وكان من بين ما وقف عنده مايأتي:

(أ) عطف الماضي على المستقبل

وهو عطف أجازه النحويون بشروطه ، فالرضي يقول مثلا: "ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم ، قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسَّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ ﴾ [73] ، ونحو: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ ﴾ ، و﴿ أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً ﴾ [74] " [75]. وقد أشار ابن مالك إلى بعض هذه الشروط فقال: " نبهت أيضا على جواز عطف الفعل الماضي على المضارع، والمضارع على الماضي إذا كان زمانهما واحدا بنحو: ﴿ إِن شَاء جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِّن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُوراً ﴾ [76] ، و﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّن السَّمَاء آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾[77] " [78] ، وشروط اتفاقهما في الزمان هو الذي دفع الرازي إلى التساؤل عن مثل هذا العطف وكان ذلك فيما يأتي:

1 . عطف (زيّلنا) على (نقول) :

وهو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴾ (يونس/28) ، فقال الرازي: "إن هذه الكلمة جاءت على لفظ المضي بعد قوله: (ثم نقول) وهو منتظر، والسب فيه أن الذي حكم الله فيه بأنه

سيكون صار كالكائن الراهن الآن، ونظيره قوله تعالى :(ونادى أصحاب الجنة) [79] "
[80] ، وعن الفعل (زيلنا) يقول أبو السعود: "وهو معطوف على نقول وإيثار صيغة الماضي للدلالة على التحقق الموروث لزيادة التوبيخ والتحسير" [81] ، وإلى المعنى الذي ذهب إليه الرازي ذهب ابن عاشور فقال: " عبر عن فعل التزييل بصيغة الماضي لإفادة تحقيق وقوع التزييل كقوله (أتى أمر الله)[82] " [83] ، ولما اتفقوا على هذا التأويل وله ما يشابهه في كلام الله تعالى وغيره، فيرى الباحث متابعتهم فيما ذهبوا إليه والله أعلم.

2. عطف (وضعنا) على (نشرح):

وهو ما وردفي قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ {1} وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ {2}﴾ [84] وفي وقوف الرازي عند هذا العطف قال عنه: " قال المبرد [85] : هذا محمول على معنى (الم نشرح) لا على لفظه، لأنك لا تقول ألم وضعنا ولكن معنى ألم نشرح قد شرحنا فحمل الثاني على معنى الأول لا على ظاهر اللفظ، لأنه لو كان معطوفا على ظاهره لوجب أن يقال: ونضع عنك وزرك" [86] ، وها نحن نرى الرازي قد أشار إلى أن صحة هذا العطف جاءت من اتحادهما في الزمن ولهذا أكد على معنى (نشرح) الذي قلبته (لم) إلى المضي فساغ عطف (وضعنا) عليه، وهو ما سبقه إليه الزمخشري الذي يقول: "استفهم عن انتفاء الشرح على وجه الإنكار فأفاد إثبات الشرح وإيجابه فكأنه قيل: شرحنا لك صدرك؛ ولذلك عطف عليه : وضعنا: اعتبارا للمعنى" [87] .

وهو ما أشار إليه الشوكاني أيضا فقال: " (ووضعنا عنك وزرك) معطوف على معنى ما تقدم لا على لفظه: أي قد شرحنا لك صدرك

ووضعنا الخ" [88] ، وهو ما ذهب إليه أبو السعود [89] والقرطبي الذي يقول: " فهذا عطف على التأويل لا على التنزيل لأنه لو كان على التنزيل لقال: ونضع عنك وزرك فدل هذا على أن معنى (ألم نشرح) : قد شرحنا" [90] .

(ب) عطف المستقبل على الماضي

وهذا العطف له صفته الجائزة كما أشير في المسألة الماضية، وهي الاتفاق في الزمن بين الفعلين ومن ذلك ما يأتي:

عطف (ينقضون) على (عاهدت) :

وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ عَاهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لاَ يَتَّقُونَ ﴾ (الأنفال/56) ، وفي توجيه هذا العطف يقول الرازي: " قال أهل المعاني إنما عطف المستقبل على الماضي لبيان أن من شأنهم نقض العهد مرة بعد مرة ، قال ابن عباس: هم قريظة فإنهم نقضوا عهد رسول الله ﷺ وأعانوا المشركين عليه بالسلاح في يوم بدر ، ثم قالوا: أخطأنا فعاهدهم مرة أخرى فنقضوه أيضا يوم الخندق" [91] ، وإلى هذا ذهب في البحر المحيط، وقد وضح الشوكاني المراد من قول الرازي فقال : "وعطف المستقبل وهو ثم ينقضون على الماضي وهو عاهدت للدلالة على استمرار النقض منهم وهؤلاء هم قريظة عاهدهم رسول الله ﷺ أن لا يعينوا الكفار فلم يفوا بذلك " [92] .

(ج) عطف الأمر على المضارع

والإشكال الذي يثار في هذه المسألة يأتي من اختلاف الفعلين ظاهرا في زمنيهما وقد وضح جواز ذلك الرازي بوقوفه على توضيح التساؤل على مثل هذا العطف، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ

وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الصف/13) ، فقال الرازي: "(وبشر المؤمنين) عطف على (تؤمنون) لأنه في معنى الأمر، كأنه قيل: آمنوا وجاهدوا يثبكم الله وينصركم، وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك" [93] ، وقد جزم الزمخشري بأن (وبشر) معطوف على (يؤمنون) ، فقال: " فإن قلت: علام عطف قوله (وبشر المؤمنين) ؟ قلت: على (تؤمنون) لأنه في معنى الأمر كأنه قيل: آمنوا وجاهدوا يثبكم الله وينصركم وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك" [94] ، لكن الشوكاني ذكر أن (بشر) معطوف على محذوف وإن ساير الرازي في رأي له فقال: "(وبشر المؤمنين) معطوف على محذوف: أي قل يا أيها الذين آمنوا وبشر أو على تؤمنون لأنه في معنى الأمر والمعنى: وبشر يا محمد المؤمنين بالنصر والفتح أو بشرهم بالنصر في الدنيا والفتح وبالجنة في الآخرة أو وبشرهم بالجنة في الآخرة" [95]، وما ذهب إليه الشوكاني من تقدير ذهب إليه الألوسي لكن الفعل المقدر عنده فيه رأيان فقال: "(وبشر المؤمنين) عطف على قل مقدرا قبل قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا)، وقيل: على (وبشر) مقدرا أيضا والتقدير فأبشر يا محمد وبشر ، وقال الزمخشري هو عطف على (تؤمنون) لأنه في معنى الأمر كأنه قيل آمنوا وجاهدوا يثبكم الله تعالى وينصركم وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك" [96] .

وقد ذهب ابن عاشور إلى أن هذا العطف هو من عطف الغرض على الغرض، ورأى غير ذلك فقال: "يجوز أن تكون عطفا على مجموع الكلام الذي قبلها ابتداء من قوله ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [97] على احتمال أن ما قبلها كلام صادر من جانب الله تعالى عطف غرض على غرض فيكون الأمر من الله لنبيه ﷺ بأن يبشر

المؤمنين. ولا يتأتى في هذه الجملة فرض عطف الإنشاء على الإخبار إذ ليس عطف جملة على جملة بل جملة على مجموع جمل على نحو ما اختاره الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ ﴾ [98] الآية في أوائل سورة البقرة وما بينه من كلام السيد الشريف [99] في حاشية الكشاف" [100] ، ولم يترجح عند الدكتور فاضل السامرائي أن يكون (بشر) داخلا في جواب الطلب (هل أدلكم) فقال: " ثم قال: (وبشر المؤمنين للدلالة على أن ذلك كائن وحاصل. لقد أمر الله رسوله أن يبشر المؤمنين بالنصر والفتح القريب ولم يجعل البشارة داخلة في جواب الشرط أو الطلب وإنما هي أمر بالتبليغ لما هو حاصل قطعا، ومعلوم أن البشارة لا تكون إلا لما هو حاصل قطعا، وقد حصل ما بشر به فدل ذلك على صدقه ﷺ " [101] .

وهو ما تميل إليه النفس لأن البشارة متوقفة على ما سبقها وليست من ضمن التجارة وأرباحها التي فسرها الله تعالى بقوله: ﴿ تؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ {11} يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ {12} وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ﴾

ولهذا لا يبعد أن يكون (بشر) جواب شرط تقديره: إن آمنوا بشر، على أن تكون الواو استئنافية [102] .

(د) عطف الأمر على ما ليس بأمر ولا نهي

وهو ما وقف عنده الرازي في قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقاً قَالُواْ هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُواْ بِهِ مُتَشَابِهاً وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾

(البقرة/25) ، وقد نقل الرازي فيه ما رآه الزمخشري الذي يقول: " فإن قلت: علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهي يصح عطفه عليه قلت: ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول: زيد يعاقب بالقيد والإرهاق وبشر عمرا بالعفو والإطلاق. ولك أن تقول: هو معطوف على قوله: (فاتقوا) كما تقول: يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بني أسد بإحساني إليهم " [103] ، وقد فصل ابن عاشور القول في كلام الزمخشري وغيره فقال: " وجعل جملة (وبشر) معطوفة على مجموع الجمل المسوقة لبيان وصف عقاب الكافرين يعني جميع الذي فصل في قوله تعالى (وإن كنتم في ريب) إلى قوله (أعدت للكافرين) فعطف مجموع أخبار عن ثواب المؤمنين على مجموع أخبار عن عقاب الكافرين والمناسبة واضحة مسوغة لعطف المجموع على المجموع وليس هو عطفا لجملة معينة على جملة معينة الذي يطلب معه التناسب بين الجملتين في الخبرية

والإنشائية ونظيره بقولك: زيد يعاقب بالقيد والإرهاق وبشر عمرا بالعفو والإطلاق . وجعل السيد الجرجاني[104] ذا النوع من العطف لقب عطف القصة على القصة لأن المعطوف ليس جملة على جملة بل طائفة من الجمل على طائفة أخرى ونظيره في المفردات ما قيل إن الواو الأولى والواو

الثالثة في قوله تعالى ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ [105] ستكون مثل الواو الثانية لأن كل واحدة منهما لإفادة الجمع بين الصفتين المتقابلتين وأما الثانية فلعطف مجموع الصفتين المتقابلتين اللتين بعدها على مجموع الصفتين المتقابلتين اللتين قبلها ولو اعتبر عطف الظاهر وحده على إحدى

السابقتين لم يكن هناك تناسب هذا حاصله وهو يريد أن الواو عاطفة جملة ذات مبتدأ محذوف وخبرين على جملة ذات مبتدأ ملفوظ به وخبرين فالتقدير وهو الظاهر والباطن وليس المراد أن المبتدأ فيها مقدر لإغناء حرف العطف عنه بل هو محذوف للقرينة أو المناسبة في عطف جملة الظاهر والباطن على جملة الأول والآخر. إنهما صفتان متقابلتان ثبتتا لموصوف واحد هو الذي ثبتت له صفتان متقابلتان أخريان.

قال السيد: ولم يذكر صاحب المفتاح طرف القصة على القصة فتحير الجامدون على كلامه في هذا المقام وتوهموا أن مراد صاحب الكشاف هنا عطف الجملة على الجملة وأن الخبر المتقدم مضمن معنى الطلب أو بالعكس لتتناسب الجملتان مع أن عبارة الكشاف صريحة في غير ذلك وقصد السيد من ذلك إبطال فهم فهمه سعد الدين [106] من كلام الكشاف وأودعه في شرحه المطول على التلخيص.

وجوز صاحب الكشاف أن يكون قوله (وبشر) معطوفاً على قوله (فاتقوا) الذي هو جواب الشرط فيكون له حكم الجواب أيضا وذلك لأن الشرط وهو فإن لم تفعلوا سبب لهما لأنهم إذا عجزوا عن المعارضة فقد ظهر صدق النبي فحق اتقاء النار وهو الإنذار لمن دام على كفره وحقت البشارة للذين آمنوا. وإنما كان المعطوف

على الجواب مخالفا له لأن الآية سيقت مساق خطاب للكافرين على لسان النبي فلما أريد ترتب الإنذار لهم والبشارة

للمؤمنين جعل الجواب خطابا لهم مباشرة لأنهم المبتدأ بخطابهم وخطابا للنبي ليخاطب المؤمنين إذ ليس للمؤمنين ذكر في هذا الخطاب فلم يكن طريق لخطابهم إلا الإرسال إليهم. وقد استضعف هذا الوجه بأن علماء النحو قرروا امتناع عطف أمر مخاطب على أمر مخاطب إلا إذا اقترن

بالنداء نحو يا زيد واكتب يا عمرو وهذا لا نداء فيه. وجوز صاحب المفتاح [107] أن بشر معطوف على قل مقدرا قبل (يأيها الناس اعبدوا) وقال القزويني في الإيضاح [108] إنه معطوف على مقدر بعد قوله (أعدت للكافرين) أي فأنذر الذين كفروا وكل ذلك تكلف لا داعي إليه إلا الوقوف عند ظاهر كلام النحاة مع أن صاحب الكشاف لم يعبأ به قال عبد الحكيم لأن منع النحاة إذا انتفت قرينة تدل على تغاير المخاطبين والنداء ضرب من القرينة نحو﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي ِ ذَنبِكِ ﴾ [109] . يريد أن كل ما يدل على المراد بالخطاب فهو كاف وإنما خص النحاة النداء لأنه أظهر قرينة واختلاف الأمرين هنا بعلامة الجمع والإفراد دال على المراد وأيا ما كان فقد روعي في الجمل المعطوفة ما يقابل ما في الجمل المعطوف

عليها فقوبل الإنذار الذي في قوله (فاتقوا النار) بالتبشير وقوبل الناس المراد به المشركون بالذين آمنوا وقوبل النار بالجنة فحصل ثلاثة طباقات" [110] . وقد وصف الشوكاني قول من يقول إن (بشر) معطوف على (اتقوا) بعدم الجودة ، فقال: "وهذه الجمل وإن كانت مصدرة بالإنشاء فلا يقدح ذلك في عطفها على ما قبلها لأن المراد عطف جملة وصف ثواب المطيعين على جملة وصف عقاب العاصين من دون نظر إلى ما اشتمل عليه الوصفان من الأفراد المتخالفة خبرا وإنشاء وقيل : إن قوله: (وبشر) معطوف على قوله: (فاتقوا النار) وليس هذا بجيد" [111]، وهو ما يؤكد قول من يرى أن المبشر هو رسول الله ﷺ الذي أشير إليه ، فلا يعقل أن يكون الخطاب له عليه الصلاة والسلام بأن بشر معطوفا على الوعيد الذي أعده الله للكافرين ولا سيما أن الخطاب بالوعيد بدأ بقوله تعالى (يا أيها الناس)، ومن جانب آخر خطأ أبو حيان الزمخشري وأبا البقاء في القول بعطف

(بشر) على (اتقوا) فقال: "وأجاز الزمخشري أبو البقاء أن يكون قوله: وبشر معطوفاً على قوله: فاتقوا النار، ليكون عطف أمر على أمر. قال الزمخشري: كما تقول يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم ، وبشر يا فلان بني أسد بإحسان إليهم وهذا الذي ذهبا إليه خطأ؛ لأن قوله: فاتقوا جواب للشرط وموضعه جزم، والمعطوف على الجواب جواب، ولا يمكن في قوله: وبشر أن يكون جوابا لأنه أمر بالبشارة ومطلقا، لا على تقدير إن لم تفعلوا ، بل أمر أن يبشر الذين آمنوا أمرا ليس مترتبا على شيء قبله ، وليس قوله: وبشر على إعرابه مثل ما مثل به من قوله : يا بني تميم الخ ، لأن

قوله احذروا لا موضع له من الإعراب بخلاف قوله : فاتقوا؛ فلذلك أمكن فيما مثل به العطف ولم يكن في و(بشر)" [112] .

المبحث الرابع : الحذف في العطف

وقد وجدت الرازي واقفاً على حالتين منه، وهما:

(أ) حذف حرف العطف

وقد رأى الرازي أن هذا الحذف قد يتوهم في بعض المواضع منها:

1. حذف الفاء قبل (سوف):

وقد أثير التساؤل عن هذا الحذف في قوله تعالى:

﴿ وَيَا قَوْمِ اعْمَلُواْ عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ وَارْتَقِبُواْ إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ ﴾ (هود/93) ، ولبيان هذا التوهم قال الرازي : " لقائل أن يقول : لِمَ لم يقل (فسوف تعلمون) ؟ والجواب: إدخال الفاء وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل وأما بحذف الفاء فإنه يجعله جوابا عن سؤال مقدر والتقدير أنه لما قال: (وَيَا قَوْمِ اعْمَلُواْ عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ)، فكأنهم قالوا فماذا يكون بعد ذلك؟ فقال: (سوف تعلمون) فظهر الحذف هاهنا أكمل في باب الفظاعة والتهويل" [113] ، وحذف حرف العطف على الوجه الذي أجازه الرازي قال به أهل اللغة ومنهم الرضي الذي يقول: " وقد تحذف الواو من دون المعطوف، قال أبو علي في قوله تعالى ﴿ وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ﴾ [114] أي: وقلت. وحكى أبو زيد (أكلت سمكا لبنا تمرا) وقد تحذف (أو) كما تقول لمن قال: (آكل اللبن والسمك) : (كل سمكا لبنا)، أي ولبنا ؛ وذلك لقيام القرينة على أن المراد احدهما" [115] ، وفي تفصيل حذف حرف العطف يقول العلائي الدمشقي" اختلفوا في

إضمار حرف العطف فالأكثرون على أنه لا يضمر لأن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم فلو أضمرت لم يكن شيء يدل عليها فلا يهتدى إلى مراد المتكلم وكما أن حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي ونحوها لا تضمر فكذلك حروف العطف وإما إضمار حروف الاستفهام في بعض المواضع فلأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر ففي الكلام ما يدل عليه.

وذهب أبو علي الفارسي وجماعة من المتأخرين كابن مالك [116] وابن عصفور[117] ونحوهما إلى جواز ذلك وقيده المحققون عند فهم المعنى واستدل الفارسي له بقوله تعالى ﴿ وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ ... ﴾ [118] قال تقديره وقلت لا أجد ما أحملكم عليه كان جواب (إذا) قوله (تولوا).

وذكر أبو القاسم اللورقي [119] أن الإمام الشافعي حمل على هذا ما اختاره من التشهد (التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله) بغير واو على ما رواه ابن عباس رضي الله عنه .

وروى أبو زيد أن العرب تقول أكلت لحما لبنا تمرا ، وجعل ابن مالك من هذا قوله تعالى ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾ [120] بعد قوله ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾ [121] .

ومنه أيضا قول الشاعر:

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ مَّما يزرعُ الودَّ في فؤادِ السقيمِ

ومنع السهيلي ذلك في الآية المتقدمة وجعل جواب (إذا) في قوله تعالى (قلت لا أجد) وقوله (تولوا وأعينهم) إخبارا عنهم وثناء عليهم لأنها نزلت

في قوم مخصوصين عرفوا بأعيانهم قال والكلام غير محتاج إلى العطف بالواو لأنه مرتبط بما قبله كالتفسير له .

قلت: وكذلك المنع أيضا متوجه في قوله ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾ إذ لا ضرورة إلى العطف ويجوز أن يكون ذلك جملة ابتدائية مستأنفة وأما الأبيات وإن تضمنت إضمار حرف العطف ففيها كلامان أحدهما أنها قليلة جدا بالنسبة إلى باقي الكلام فلا يقتضي ذلك جوازا عاما والثاني أنها وإن اقتضت الجواز فينبغي أن يقتصر به على ما كان مثلها حيث يكون المعطوفان متجاورين غير متراخ بعضهما عن بعض كما روى أبو زيد من قولهم أكلت لحما لبنا تمرا ليدل ذلك دلالة ظاهرة على تقدير العاطف بخلاف ما إذا تخلل فصل فإنه لا يبقى في قوة الكلام دلالة على تقديره .

وقد ذكر السهيلي أن البيت المتقدم

(كيف أصبحت كيف أمسيت) ...

لم يرد الشاعر فيه العطف إذ لو أراد ذلك لانحصر إثبات الود" [122] .

وقد أخذ الرازي توجيهه من الزمخشري الذي يقول: " فإن قلت: أي فرق بين إدخال الفاء ونزعها في (فسوف تعلمون) قلت: إدخال الفاء: وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل ونزعها: وصل خفي تقديري بالاستئناف الذي هو جواب لسؤال مقدر كأنهم قالوا : فماذا يكون إن عملنا نحن على مكانتنا وعملت أنت؟ فقال: سوف تعلمون فوصل تارة بالفاء وتارة بالاستئناف للتفنن في البلاغة كما هو عادة بلغاء العرب وأقوى الوصلين وأبلغهما الاستئناف وهو باب من أبواب علم البيان تتكاثر محاسنه" [123] وقد كان

لابن عاشور وقفة لتوجيه هذا الحذف فقال: "ولم يقرن حرف (سوف) في هذه الآية بالفاء وقرن في آية سورة الأنعام بالفاء [124] ؛ فجملة (سوف تعلمون) هنا جعلت مستأنفة استئنافا بيانيا إذ لما فاتحهم بالتهديد كان ذلك ينشئ سؤالا في نفوسهم عما ينشأ على هذا التهديد فيجاب بالتهديد بـ

(سوف تعلمون) . ولكونه كذلك كان مساويا للتفريع بالفاء الواقع في آية الأنعام في المآل ولكنه أبلغ في الدلالة على نشأة مضمون الجملة المستأنفة عن مضمون التي قبلها ؛ ففي خطاب شعيب عليه السلام قومه من الشدة ما ليس في الخطاب المأمور به النبي ﷺ في سورة الأنعام جريا على ما أرسل الله به رسوله محمدا ﷺ من اللين لهم ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [125]. وكذلك التفاوت بين معمولي (تعلمون) فهو هنا غليظ شديد ﴿ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ ﴾ وهو هنالك لين (من تكون له عاقبة الدار)[126] " [127] ، ولم يكن هذا الحذف متأتيا من المجاورة التي ذكرت شرطاً بل هو من الاستئناف الذي أحسن توضيحه ابن عاشور كما أشير والله أعلم .

2. حذف الواو قبل (ليقطع):

وقد وقف الرازي عند هذا الحذف في قوله تعالى من سورة آل عمران: ﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللّهُ إِلاَّ بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ {126} لِيَقْطَعَ طَرَفاً مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ {127} ﴾ ، وقد قدر الرازي هذا الحذف وهو يتحدث عن رجوع اللام في (ليقطع) فقال: "قيل إنه راجع إلى قوله (ولتطمئن قلوبكم به) و(ليقطع طرفا) ولكنه ذكر

بغير حرف العطف لأنه إذا كان البعض قريبا من البعض جاز حذف العاطف ،لأن البعض يقرب من البعض فكذا هاهنا" [128] .

وقد ذكر أبو حيان أكثر من توجيه لهذا الذي عده الرازي حذفا فقال: "واللام في (ليقطع) يتعلق قيل: بمحذوف تقديره أمدكم أنصركم. وقال الحوفي: يتعلق بقوله: (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ) [129] أي نصركم ليقطع. قال: ويجوز أن يتعلق بقوله: (وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللّهِ) ، ويجوز أن تكون متعلقة بـ

(يمددكم). وقال ابن عطية [130] : وقد يحتمل أن تكون اللام متعلقة بجعله ، وقيل: هو معطوف على قوله: ولتطمئن ، وحذف حرف العطف منه،

التقدير: (ولتطمئن قلوبكم به وليقطع)، وتكون الجملة من قوله: وما النصر إلا من عند الله اعتراضية بين المعطوف عليه والمعطوف. والذي يظهر أن تتعلق بأقرب مذكور وهو : العامل من (في عند الله) وهو خبر للمبتدأ كأن التقدير: وما النصر إلا كائن من عند الله لا من عند غيره. لأحد أمرين: إما قطع طرف من الكفار بقتل وأسر، وإما بخزي وانقلاب بخيبة. وتكون الألف واللام في النصر ليست للعهد في نصر مخصوص، بل هي للعموم، أي: لا يكون نصر أي نصر من الله للمسلمين على الكفار إلا لأحد أمرين" [131].

وما ذكره العلائي وغيره بجواز هذا الحذف شرط أن يكون المعطوفان متجاورين هو ما رآه الرازي من توجيه للحذف الذي جاء في هذه الآية والله أعلم .

(ب) حذف المعطوف عليه

وهو ما رآه الرازي في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاء أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحاً وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ ﴾ (هود/66) ، إذ قدر أن يكون ومن (خزي) معطوفاً على محذوف ، فقال : " الواو في قوله (ومن خزي) واو العطف وفيه وجهان: الأول : أن يكون التقدير:نجينا صالحا والذين آمنوا معه برحمة منا من العذاب النازل بقومه ومن الخزي الذي لزمهم وبقي العار فيه مأثورا عنهم ومنسوبا إليهم ، لأن معنى الخزي: العيب الذي تظهر فضيحته ويستحيا من مثله ، فحذف ما حذف اعتمادا على

دلالة مابقي عليه، الثاني أن يكون التقدير : نجينا صالحا برحمة منا ونجيناهم من خزي يومئذ" [132] وحذف المعطوف عليه نص عليه النحاة، ومنهم الرضي الذي حدد مواضع حذفه بالمعطوف عليه قبل حروف العطف التي تذكر للتصديق ومنها (بلى) فقال: " وقد يحذف المعطوف عليه بعد (بلى) وأخواتها، تقول لمن قال: ما قام زيد . (بلى وعمرو) ، أي: بلى قام زيد وعمرو، لأنها حرف تصديق، فيدل على المعطوف عليه الذي هو

المصدق المثبت ، ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق إذا كان العاطف (أم) و (إما) ، وذلك لأن (أم) المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة ، و(إما) تقتضي سبق (إما) أخرى" [133] ، وفي جواز ذلك يقول صاحب الخزانة الذي قدره في قول الشاعر :

فإذا وذلك يا كبيشةُ لم يكن إلا كلمّةِ حالمٍ بخيالِ

"على أن (الواو) ليست زائدة كما يقول الكوفيون، بل هي عاطفة على مبتدأ محذوف ، والتقدير: فإذا إلمامك وذلك الإمام. كذا قدره الشارح، فجعل المعطوف والمعطوف عليه شيئا واحدا لأجل قوله: لم يكن. قال صاحب كتاب (تفسيح اللغة) : هذا البيت لتميم بن أبي مقبل، وأراد: فإذا هذا وذلك. ولم يخص واحدا لأن كل شيء زائل فهو كالأحلام وكذا قول أبي كبير الهذلي [134] :

فإذا وذلك ليسَ إلا ذكره وإذا مضى شيءٌ كأن لم يفعلِ

إنما أراد : فإذا هذا وذلك، وقال: ليس إلا ذكره أي ذكر الحاضر، فأما الماضي فمعدوم بالإياس منه" [135] .

ولم ير الزمخشري إلا وجها واحدا من هذين الوجهين اللذين تبعه الرازي في واحد منهما ، فقال: " فإن قلت: علام عطف ؟ قلت : على نجينا لأن

تقديره ونجيناهم من خزي يومئذ كما قال: " ونجيناهم من عذاب غليظ " (هود/58) ، على : وكانت النتيجة من خزي يومئذ أي من ذله ومهانته وفضيحته ولا خزي أعظم من خزي من كان هلاكه بغضب الله وانتقامه " [136] ، وابن عاشور لم ير إلا رأيا واحدا لهذا الحذف مما ذكره الرازي

فقال: "وعطف (ومن خزي يومئذ) على متعلق (نجينا) المحذوف أي نجينا صالحا عليه السلام ومن معه من عذاب الاستئصال ومن الخزي المكيف به العذاب فإن العذاب يكون على كيفيات بعضها أخزى من بعض. فالمقصود من العطف عطف منة على منة لا عطف إنجاء على إنجاء ولذلك عطف

المتعلق ولم يعطف الفعل كما عطف في قصة عاد (نجينا هودا والذين آمنوا معه بزحمة منا ونجيناهم من عذاب غليظ) لأن ذلك إنجاء من عذاب مغاير للمعطوف عليه" [137] .

وعلى الرغم من تقييد الرضي جواز هذا الحذف مع حروف التصديق التي ذكرت، فإنه غيره كصاحب الخزانة أجازوا ذلك ولم يذكروا الشروط التي وردت في شرح الرضي، فما وجه به الرازي حذف المعطوف هنا يأتي مساوقا لقول من أجاز من النحاة والله أعلم .

المبحث الخامس: مسائل أخرى

وهي لا تدخل فيما مضى من مسائل، بل تدخل فيما يشكل من قضايا العطف التي تعد في ظاهرها مخالفة لما اشتهر عند النحويين في هذا الباب ومن ذلك ما يأتي:

(أ) عطف الظاهر على الضمير المتصل

وهذا العطف له شروطه التي أشار إليها النحاة [138] ، ومنهم ابن يعيش الذي يقول "وأما المضمر المتصل فلا يصح عطفه لاتصاله بما يعمل فيه والعطف إنما هو اشتراك في تأثير العامل ومحال أن يعمل في اسم واحد عاملان في وقت واحد، وأما العطف عليه فإنه لا يخلو من أن يكون مرفوع الموضع أو منصوب الموضع أو مجرور الموضع (فإن كان مرفوع الموضع لم يجز العطف عليه إلا بعد تأكيده نحو زيد قام هو وعمرو وقمت أنا وزيد ، قال الله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [139] لما أراد العطف على الضمير في (اسكن) أكده بالضمير المنفصل ثم أتى بالمعطوف. ولو قلت زيد قام وعمرو بعطف عمرو على المضمر المستكن في الفعل لم يجز ولكان قبيحا إلا أن يطول الكلام ويقع فصل فحينئذ يجوز العطف ويكون طول الكلام والفاصل سادا مسد التأكيد نحو قوله تعالى: ﴿ أَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ ﴾ [140] بالرفع في قراءة بعضهم [141] فإنه عطف الشركاء على المضمر المرفوع في أجمعوا حين طال الكلام بالمفعول، ومع ذلك فإنه يتفاوت قبحه، فقولك: زيد ذهب وعمرو أو قم وعمرو أقبح من قولك: قمت وعمرو، لأن الضمير في قمت له صورة ولفظ وليس له في قولك قم

وعمرو صورة، وقولك قمت وزيد أقبح من قولك قمنا وزيد لأن الضمير في قمت على حرف واحد فهو بعيد من لفظ الأسماء والضمير في قمنا على حرفين فهو أقرب إلى الأسماء وعلى هذا كلما قوى لفظ الضمير وطال كان العطف عليه أقل قبحا، فإن قيل: ولم كان العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد قبيحا، قيل لأن هذا الضمير فاعل وهو متصل بالفعل فصار كحرف من حروف الفعل لأن الفاعل لازم للفعل لا بد له منه ولذلك تغير له الفعل فتقول: ضربت وضربنا فتسكن الباء وقد كانت مفتوحة. وإذا كان بمنزلة جزء منه وحرف من حروفه قبح العطف عليه لأنه يصير كالعطف على لفظ الفعل وعطف الاسم على الفعل ممتنع. وإنما كان ممتنعا من قبل أن المراد من العطف الاشتراك في تأثير العامل وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء لا بل ربما كان الفعل مبنيا إما ماضيا وإما أمرا فلا يكون له عامل فلذلك قبح أن تقول: قمت وزيد حتى تقول قمت أنا وزيد فتؤكده فيكون التأكيد منبها على الاسم ويصير العطف كأنه على لفظ الاسم المؤكد وإن لم يكن في الحقيقة معطوفا عليه؛ إذ لو كان معطوفا عليه لكان تأكيدا مثله وليس الأمر كذلك لأن المراد إشراكه في عمل الفعل لا في التأكيد، وإن كان المضمر المتصل منصوب الموضع نحو الهاء في ضربته والكاف في ضربتك جاز العطف عليه من غير تأكيد. وذلك من قبل أن الضمير المنصوب فضلة في الكلام يقع كالمستغنى عنه ولذلك يجوز حذفه وإسقاطه نحو قولك: ضربت وقتلت ولا تذكر مفعولا وإنما اتصل بالفعل من جهة

اللفظ والتقدير فيه الانفصال ولذلك لا يتغير له الفعل من جهة اللفظ فتقول: ضربك وضربه، وأما إذا كان الضمير مخفوضا لم يجز العطف عليه إلا

بإعادة الخافض لو قلت: مررت بك وزيد أو به وخالد لم يجز حتى تعيد الخافض فتقول مررت بك وبزيد وبه وبخالد من قبل أن الضمير صار عوضا من التنوين والدليل على استوائهما قولهم يا غلام فيحذفون الياء التي هي ضمير كما يحذفون التنوين وإنما استويا لأنهما يجتمعان في أنهما على حرف واحد وأنهما يكملان الاسم الأول ولا يفصل بينهما ولا يصح الوقوف على ما اتصلا به دونهما" [142] .

ولأجل هذه الموانع من العطف على الضمير وقف الرازي عند ما جاء منه في القرآن الكريم ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم حَتَّى ذَاقُواْ بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إَلاَّ تَخْرُصُونَ ﴾ (الأنعام/148) ، وفي توجيه هذا العطف ذكر الرازي ما ذكره النحاة واعتمده فقال: "زعم سيبويه [143] أن عطف الظاهر على المضمر المرفوع في الفعل قبيح فلا يجوز أن يقال: قمت وزيد، وذلك لأن المعطوف عليه أصل، والمعطوف فرع، والمضمر ضعيف، والمظهر قوي، وجعل القوي فرعا للضعيف لا يجوز. إذا عرفت هذا الأصل فنقول: إن جاء الكلام في جانب الإثبات، وجب تأكيد الضمير فنقول: قمت أنا وزيد، وإن جاء في جانب النفي قلت ما قمت ولا زيد . إذا ثبت هذا فنقول: قوله: (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا) فعطف قوله: (ولا آباؤنا) على الضمير في قوله:

(ما أشركنا) إلا أنه تخلل بينهما كلمة (لا) فلا جرم حسن هذا العطف. قال في جامع الأصفهاني: إن حرف العطف يجب أن يكون متأخرا عن اللفظة المؤكدة للضمير حتى يحسن العطف ويندفع المحذور المذكور من عطف القوي على الضعيف ، وهذا المقصود إنما يحصل إذا قلنا: (ما أشركنا ولا

آباؤنا) حتى تكون كلمة (لا) مقدمة على حرف العطف. أما هاهنا حرف العطف مقدم على كلمة (لا) وحينئذ يعود المحذور المذكور. فالجواب: أن

كلمة (لا) لما أدخلت على قوله (آباؤنا) كان ذلك موجبا إضمار فعل هناك، لأن صرف النفي إلى ذوات الآباء محال، بل يجب صرف هذا النفي إلى فعل يصدر منهم، وذلك هو الإشراك، فكان التقدير: ما أشركنا ولا أشرك آباؤنا، وعلى هذا التقدير فالإشكال زائل" [144] . على أن ما عدّه الرازي إشكالا وهو مجيء حرف العطف مقدما على كلمة (لا) هو جائز كما ذكر الرضي من غير محذور، وذلك حيث يقول: " إلا أن يقع فصل فيجوز تركه، سواء كأن الفصل قبل حرف العطف كقوله:

فلستُ بنازلٍ إلا ألمّتْ برحْلي أو خيالتها الكذوبُ

أو بعده، كقوله تعالى: (ما أشركنا ولا آباؤنا) ، فإن المعطوف هو(آباؤنا) ، و(لا) زائدة، لتأكيد النفي" [145] .

(ب) عطف الشيء على نفسه

إن مما يميز العطف عن غيره من التوابع أن التابع فيه غير المتبوع وهذا هو المقصود إذا قيل: إن العطف يقتضي المغايرة، وإلى ذلك أشار الرضي بقوله: " وأما عطف النسق فمنفصل عن متبوعة لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث إن المعطوف، في الأغلب غير المعطوف عليه، فأنكر جري ماهو مستقل وكالأجنبي من متبوعة، على ماهو كالجزء مما

قبله لتخالف التابع والمتبوع" [146] ، وهو ما يفهم من كلام ابن مالك الذي نفى أن تكون (أي) التفسيرية من حروف العطف، فقال: " إن حق حرف العطف المعطوف به في غير توكيد أن يكون ما بعده مبايناً لما قبله، نحو: مررت بزيد وعمرو، وما بعد أي بخلاف ذلك " [147] ، وهذه الصفة في العطف هي التي حدت الرازي أن يقف عند ما رآه من توافق بين المعطوف والمعطوف عليه ، وذلك ما رد في قوله تعالى: ﴿ ادْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ {55} وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ {56} ﴾ (الأعراف) ، لهذا تساءل الرازي قائلا: " قال تعالى في أول الآية (ادعوا ربكم)، ثم قال: (ولا تفسدوا)، ثم قال: (وادعوه) ، وهذا يقتضي عطف الشيء على نفسه وهو باطل. والجواب: إن الذين قالوا في تفسير قوله: (ادعوا ربكم تضرعا) أي: اعبدوه، إنما قالوا ذلك خوفا من هذا الإشكال. فإن قلنا بهذا التفسير فقد زال السؤال، وإن قلنا المراد من قوله (ادعوا ربكم تضرعا)

هو الدعاء كان الجواب أن قوله (ادعوا ربكم تضرعا وخفية)، يدل على أن الدعاء لا بد وأن يكون مقرونا بالتضرع وبالإخفاء، ثم بين في قوله (وادعوه خوفا وطمعا) أن فائدة الدعاء هو أحد هذين الأمرين، فكانت الآية الأولى في بيان شرط صحة الدعاء، والآية الثانية في بيان فائدة الدعاء ومنفعته" [148] ويرى الآلوسي أن المعطوف هنا موافق للمعطوف عليه، ويرى جواز ذلك مع أنه أورد شرط تغاير المعطوف والمعطوف عليه، لكنه قال: "والمراد من الدعاء كما قال غير واحد السؤال والطلب وهو مخ العبادة لأن الداعي لا يقدم على الدعاء إلا إذا عرف من نفسه الحاجة إلى ذلك المطلوب وأنه عاجز عن تحصيله وعرف أن ربه تبارك وتعالى يسمع

الدعاء ويعلم الحاجة وهو قادر على إيصالها إليه ولا شك أن معرفة العبد نفسه بالعجز والنقص ومعرفته ربه بالقدرة والكمال من أعظم العبادات. وقيل: المراد منه هنا العبادة لأنه عطف عليه ادعوه خوفا وطمعا

والمعطوف يجب أن يكون مغايرا للمعطوف عليه وفيه نظر أما أولا فلأن المغايرة تكفي باعتبار المتعلقات كما تقول ضربت زيدا وضربت عمرا .

وأما ثانياً فلأنها لا تستدعي حمل الدعاء هنا على العبادة بل حمله على ذلك هنا أو هنا، وأما ثالثا فلأنه خلاف التفسير المأثور" [149] وإلى مثل هذا الكلام ذهب صاحب التحرير والتنوير الذي قال: "وأعيد الأمر بالدعاء ليبنى عليه قوله (خوفا وطمعا) قصدا لتعليم الباعث على الدعاء بعد أن علموا كيفيته وهذا الباعث تنطوي تحته أغراض الدعاء وأنواعه فلا إشكال في عطف الأمر بالدعاء على مثله لأنهما مختلفان باختلاف متعلقاتهما" [150] فالمغايرة معتبرة وإن اتحد اللفظ في هذا العطف والتوجيهات التي بدأت بما قاله الرازي أوضحت أن ليس ثمة مشكل في هذا العطف والله أعلم[151]

الخاتمة ..

أنهيتُ ولله الحمد البحثَ في هذا الموضوع الذي اتفقت نتائجه وتعبير كتاب الله تعالى المنزه والمحفوظ عن مخالفة القواعد النحوية ولا سيما في مسائل العطف التي أشكل ظاهر بعضها، وعند بحثها تبين أنها من المسائل التي نص عليها النحاة، بل هي كانت مما عرف العربي من لغته وفنونها التي يعرفها، فلم يكن ثمة منال للمتربصين بكتاب الله تعالى كي ينسبوا الخطأ إليه كما يزعمون، إذ ما بحث على أنه مشكل من مسائل العطف ثبت أنه مساوق لما وضعه النحاة من ضوابط في كتبهم للعطف، فما سجل من استعمال حرف لغير ما هو له أثبت البحث أن الحرف وضع في محله الذي لا ينبغي لغيره، وما سجل من عطف للفعل على الاسم أو العكس أثبت البحث أنه كان متماشيا مع قواعد تعاطفهما للمشابهة التي عرفت بينهما، وأما شرط التوافق في الزمان فقد كان هو المبدأ الذي عطف الفعل فيه على فعل مثله، ومثله الحذف الذي ورد في العطف وهو ما أوحى المخالفة للنحو وقواعده، إذ أثبت البحث مساوقته لهذه القواعد ولما قرره أهل النحو واللغة ، وهذه المساوقة نفسها وجدت في ما كان ظاهره يوحي بأن الشيء عطف على نفسه أو في عطف الظاهر من الأسماء على المضمر المتصل منها وقد كان للرازي وقفاته التي بين فيها ما توصل إليه البحث فضلا عن غيره فجزاه الله وجزاهم خير ما يجزي عباده العلماء وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

هوامش البحث

1. التفسير الكبير، مج / 10، 24 \ 73
2. الكتاب،2\61
3. شرح المفصل، لابن يعيش، 8\94– 95
4. شرح الكافية الشافية،1\540
5. صحيح البخاري،1\499،195
6. البقرة (22)
7. الذاريات (26)
8. الحج (63)
9. شرح التسهيل، 3\210
10. البحر المحيط، لأبي حيان، 8\106
11. التحرير والتنوير،9\50
12. فتح القدير للشوكاني،1\305
13. روح المعاني، مج19،11\27
14. مغني اللبيب،1\162، وينظر: المقتضب، 1\58
15. التفسير الكبير،مج10،4 2 \113
16. ينظر، فتح القدير،2\930
17. التفسير الكبير، مج8 ،24\166
18. الكهف (65)
19. التحرير والتنوير، 19\232
20. الكشاف، 3\253
21. المؤمنون (51)
22. روح المعاني، مج11 ،19\253
21. فتح القدير،2\357
22. النحل (8)
23. التفسير الكبير،مج7،3\199
24. شرح الكافية،2\374
25. شرح التسهيل، 3\236
26. الأنعام (95)
27. البيت لجندب بن عمرو ينظر مع شرح التسهيل :تاج العروس، مادة (عهج)
28. ينظر مع شرح التسهيل: اللسان، مادة (كهل)
29. شرح التسهيل، 3\240
30. الامالي الشجرية
31. الحديد (18)
32. خزانة الأدب، 5\143

33. التحرير والتنوير، 3\211
34. ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري،1\232
35. روح المعاني، مج3 ،3\47
36. حاشية الصبان على الأشموني، 2\427
37. ينظر: تفسير الواحدي، 2\732
38. ينظر دلائل الإعجاز،1\141
39. الكهف (18)
40. يونس (31)
41. التفسير الكبير، مج15،5\145
42. ينظر مثلا: حاشية الصبان على الأشموني، 2\427
43. فتح القدير، 1\839
44. روح المعاني، مج6، 9\20– 21
45. ينظر إعراب القرآن القرآن، للنحاس، 2\100
46. ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري،1\464
47. البحر المحيط، 5\33، وينظر التفسير الكبير، مج5، 5\145
48. فتح القدير، 1\839
49. التفسير الكبير، مج6، 18\29، وينظر الكشاف، 2\415
50. فتح القدير، 1\1032
51. المبرد
52. ينظر البحر المحيط، 6\188
53. الحوفي:هو إسماعيل بن خلف أبو طاهر الصقلي المقرئ صاحب علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي من حوف مصر وصنف كتاب إعراب القرآن في تسعة مجلدات توفي يوم الأحد مستهل المحرم سنة خمس وخمسين وأربعمائة. الوافي بالوفيات، 71/9
54. ينظر: التبيان في إعراب القرآن،2\38
55. روح المعاني، مج7، 12\162
56. ينظر: الكشاف، 4\478
57. التفسير الكبير، مج10، 29\219
58. البحر المحيط، 10\109. 110
59. الف
60. فتح القدير، 2\965
61. على طريق التفسير البياني، 1\272
62. ينظر : دلائل الإعجاز،1\141
63. فاطر(3)
64. الكهف،(18)
65. التفسير الكبير، مج5، 13\81
66. فتح القدير، 1\671
67. حاشية ابن المنير على الكشاف ،47/2

68. روح المعاني، مج5، 7\329
69. ينظر: الكشاف، 2\47
70. التحرير والتنوير،6\231
71. الأعراف(170)
72. الحج(25)،وفاطر(9)
73. شرح الكافية، 2\375
74. الفرقان(10)
الشعراء(4)
75. شرح التسهيل، 3\240
76. الأعراف (44)
77. التفسير الكبير، مج6، 17\73
78. تفسير أبي السعود، 4\139
79. النحل(1)
80. التحرير والتنوير، 11\68
81. الشرح(1،2)

82. المبرد
83. التفسير الكبير،مج32،11\5.4
84. الكشاف،4\771
85. فتح القدير،2\1255
86. ينظر تفسير أبي السعود،9\172
87. الجامع لأحكام القرآن،مج10، 20\74
88. التفسير الكبير ، مج5، 15\152 و ينظر البحر المحيط، 5\339
89. فتح القدير، 1\843، وينظر: روح المعاني،مج6، 10\32
90. التفسير الكبير،مج29،10\93.293
91. الكشاف،4\ 527 ، وينظر:البحر المحيط، 10\168
92. فتح القدير، 2\1014
93. روح المعاني، مج28،15\133
94. الصف (10)
95. البقرة (25)
96. حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف ، ينظر الكشاف ،1/
97. التحرير والتنوير،28\176
98. على طريقة التفسير البياني، 1\179
99. ينظر:البحر المحيط، 1\179
100. الكشاف، 1\104، وينظر :التفسير الكبير، مج1، 2\126
101. حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف ينظر الكشاف ، 1/

102. الحديد (3)
103. ينظر: المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم،454 . 455
104. ينظر: م .ن ، 455
105. ينظر الايضاح ، 156
106. يوسف، (29)
107. التحرير والتنوير،1\346
108. فتح القدير، 1\53 . 54
109. البحر المحيط، 1\179، وينظر : شرح الأشموني، 3\121
110. التفسير الكبير، مج6، 18\42
111. التوبة(92)
112. شرح الكافية، 2\371
113. ينظر شرح التسهيل، 3\237
114. ينظر:المقرب ،258
115. التوبة(92)
116. القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر علم الدين أبو محمد اللورقي : مولده سنة إحدى وسبعين وخمسمائة وتوفي سنة إحدى وستين وستمائة، الوافي بالوفيات،24\83
117. الغاشية(8)
118. الغاشية(2)
119. الفصول المفيدة،127
120. الكشاف، 2\424
121. الأنعام (135)
122. آل عمران(159)
123. الأنعام(135)
124. التحرير والتنوير، 11\322
125. التفسير الكبير، مج3، 7\199
126. آل عمران(123)
127. ينظر المحرر الوجيز ،505/2
128. البحر المحيط، 3\337
129. التفسير الكبير، مج18،6\17
130. شرح الكافية،2\370
131. ينظر ديوان ابي كبير الهذلي،
132. الخزانة،11\58
133. الكشاف، 2\409
134. التحرير والتنوير، 11\292
135. ينظر مثلا: شرح الكافية ، 3\359 والخزانة، 9\417
136. البقرة (35)

137. يونس (71)
138. ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1\350
139. شرح المفصل ،(لابن يعيش)، 3\76 .79
140. ينظر الكتاب،4\47
141. التفسير الكبير مج5، 196 . 197
142. شرح الكافية، 2\356 . 357
143. شرح الكافية، 2\360
144. شرح التسهيل، 3\206، وينظر الخزانة، 9\148
145. التفسير الكبير، مج5، 14\118
146. روح المعاني،مج5، 8\206
147. التحرير والتنوير،135/8
148. ينظر: بدائع الفوائد: 2\20

مصادر البحث

1. إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 2004.
2. الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، دار إحياء العلوم، بيروت، ط4 ، 1998.
3. البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان، دار الفكر . بيروت ،2005.
4. بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2001.
5. تاج العروس من جواهر القاموس، محب الدين محمد مرتضى الزبيدي، تح: علي شيري، دار الفكر، بيروت، 1994 .
6. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، دار الفكر، بيروت، 2005.
7. التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، مؤسسة التاريخ، بيروت، 2000.
8. تفسير أبي السعود، محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
9. التفسير الكبير، للفخر الرازي، محمد بن عمر، دار الفكر، بيروت، ط1، 2005.
10. تفسير الواحدي، علي بن احمد الواحدي.
11. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدا لله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الفكر، 2003.
12. حاشية ابن المنير على الكشاف، احمد بن المنير الاسكندري، دار الكتاب العربي، بيروت.
13. حاشية الصبان على الأشموني، محمد بن علي الصبان، دار إحياء التراث العربي.
14. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.
15. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. محمد التنجي دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1990.
16. روح المعاني، لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي، دار الفكر، بيروت، 2005.
17. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأشموني،دار إحياء التراث العربي.
18. شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تح: د. محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.
19. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن حسن الاستراباذي، تقديم: د. إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1998.
20. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الأندلسي، تح: علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ،2000.
21. شرح المفصل لابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، تح: د. عبد المحسن مبارك، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986.
22. صحيح البخاري، لمحمد بن اسماعيل، تح: د. مصطفى ديب، ط3، دار ابن كثير، بيروت، 1987.
23. على طريق التفسير البياني، د. فاضل صالح السامرائي، جامعة الشارقة، 2004.
24. فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005.
25. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين كيكلدي العلائي، تح: د. حسن موسى الشاعر، ط1، دار البشير، عمان،1990.
26. الكتاب، لأبي بشر عمر بن عثمان الملقب بسيبويه، تح: د. محمد كاظم البكاء، ط1، دار البشير، عمان، 2004.
27. الكشاف، لمحمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي.
28. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر.
29. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تح: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1995.

30. المطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.

31. المحرر الويز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلس، تح:عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ، 1993.

32. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987.

33. المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: حسن يعقوب و د. إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1990.

34. المقرب علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور، تح: د. عبد الستار الجواري، د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1986.

35. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1 ، 2000.

المجلات :

- الأحمدية، مجلة علمية دورية محكمة، العدد: (21)، لسنة 2005 ، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.